

التوزيع: الجمهور العام
13 أبريل/نيسان 2020

اللغة الأصلية: اللغة الإنجليزية

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب
الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2020

من 1 أيار/مايو إلى 5 كانون الثاني/يناير 2020، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان - التدقيق الداخلية والتحقيق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحق

المحتويات

صفحة

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2019 2

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان
اللجنة الاستشارية الرقابية
التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2019

I. الهدف

1. هذا التقرير موجه للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويوفر ملخصًا للأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية الرقابية ("OAC، أو اللجنة") لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء 2019. وهو مقدم وفقًا للبند 14 من شروط المرجع المعتمدة في 2018، ووفقًا للفقرة 25 (ج) من القسم الخامس، والقسم الفرعي الأول من سياسة المراقبة المراجعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

II. أنشطة اللجنة الاستشارية الرقابية لعام 2019

2. أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية. يُعين أعضاء اللجنة لمدة ثلاثة أعوام، قابلة للتجديد مرة واحدة. يمتلك أعضاء اللجنة خبرة في إدارة المخاطر والتحكم الداخلي والإشراف والحوكمة والإدارة المالية ورفع التقارير والأخلاقيات والتحقيقات والتدقيق الداخلية والتقييم والتطوير وأمور البرنامج. يكون جميع أعضاء اللجنة من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستقلين عن إدارته. كان أعضاء اللجنة الذين انضموا جميعًا في 2017، هم: السيد أريال فيسزبين (الأرجنتين)، والسيد إدوارد أوكو (كينيا)، والسيدة إينيري كوينونيس (المملكة المتحدة)، والسيد لويس وونج (أستراليا). ظل المقعد الخامس فارغًا في 2019 مثلما كان في 2018. تشغل السيدة كوينونيس منصب رئيس اللجنة منذ 2017 وحتى تاريخه.

3. وكالة أعضاء اللجنة. انتهت وكالة أعضاء اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2019 ولكنها امتدت لفترة ستة أشهر لتنتهي في حزيران/يونيه 2020 للسماح للمنظمة والمجلس التنفيذي بمراجعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون بـ "مراجعة لجان التدقيق/المراقبة في نظام الأمم المتحدة" (JIU/REP/2019/6) (انظر الفقرة 35 أدناه). توافقا مع الممارسة الفضلى، أوصت اللجنة أن تكون المواعيد الجديدة متداخلة لضمان السلاسة التاريخية.

4. الاجتماعات. عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات في 2019 (10-12 نيسان/أبريل، و10-12 أيلول/سبتمبر، و20-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). تضمن الأشخاص المدعوون إلى الأقسام ذات الصلة من الاجتماعات، من بين آخرين، نائب المدير التنفيذي (الإدارة)، ونائب المدير التنفيذي (البرنامج)، وإدارة البرنامج والإدارة التشغيلية العليا، ومدير مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، ومدير مكتب التقييم، ومدير قطاع الخدمات الإدارية، ومدير قسم الموارد البشرية، ورئيس قسم خدمات المشتريات، ومنسق منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي، والمستشار القانوني لمجلس مراجعي الحسابات وممثليه. عقدت اللجنة أيضًا اجتماعات خاصة مع مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ومدير مكتب التقييم ومستشار الأخلاقيات الخارجية وممثلي مجلس مراجعي الحسابات.

5. الزيارة الميدانية قام أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية بزيارة إلى المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، والتي تمت في الفترة من 14-16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في داكار بالسنغال. أما بالنسبة للزيارات الميدانية السابقة، فكان الغرض من زيارة اللجنة هو تعرف أعضائها على العمليات الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الموقع من أجل فهم أفضل وتقدير كيفية إتمام أهداف العمل لصندوق الأمم المتحدة للسكان ميدانيًا. أعربت اللجنة عن تقديرها للمدير الإقليمي والموظفين في المكتب الإقليمي والمكتب القطري الذين كرسوا وقتهم وجهودهم استعدادًا للزيارة، إضافة للمناقشات التنويرية والصريحة التي تمت بالموقع. أعجبت اللجنة بأخلاقيات العمل المهنية للموظفين وتقانيهم وترويجهم الشغوف لوكالة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

6. تواجه هذه المنطقة ذات التعداد السكاني الذي يبلغ 600 مليون تقريبًا - من بينها 65 بالمائة تحت عمر 24 عامًا - تحديات اجتماعية اقتصادية كبيرة، ولكنها تمتلك أيضًا إمكانيات ضخمة لاستخدام العائد الديموغرافي. سمعت اللجنة تعبير "إنها المنطقة التي تحصل على أقل عناية" كثيرًا مع رقم غير متناسب للدول الهشة. ومن ثم، سيكون العمل الجاري في هذه المنطقة على الأرجح عاملاً حاسماً في نجاح صندوق الأمم المتحدة للسكان أو فشله في تحقيق النتائج التحويلية الثلاثة لخطة صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستراتيجية والأهداف التنموية المستدامة لخطة 2030.

7. المجلس التنفيذي. لإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي ل طرح الأسئلة عن التقرير السنوي للجنة لعام 2018، حضرت رئيسة اللجنة الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه 2019.

8. تقديم التقارير. أعدت اللجنة مذكرات عن كل من اجتماعاتها ووفرت المشورة بناء على مداوات اللجنة إضافة إلى التقارير المكتوبة الموجهة للمدير التنفيذي عن نتائج كل من الاجتماعات.

9. التوصيات. قدمت اللجنة توصيات واقتراحات لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء اجتماعاتها وتابعت تنفيذها من تلك النقطة.

10. التقييم السنوي لفعالية اللجنة: أجرت اللجنة تقييمًا لفعاليتها لعام 2019، كاشفة عن فهمها الدقيق بشكل متزايد للمنظمة. كانت المشكلات الناشئة مماثلة للعام الماضي، خصوصًا تلك المتعلقة بظهور اللجنة.

III. الرسائل والتحديات الرئيسية

11. مؤتمر القمة في نيروبي يميز الذكرى رقم 25 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD25). هنأت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على النجاح الباهر لمؤتمر قمة نيروبي في ICPD25. فقد فاق الحاضرون الـ 10000، بمن فيهم عدد من رؤساء الدول، التوقعات كما فعل عدد الالتزامات. بينما يُلاحظ أن مؤتمر قمة نيروبي في ICPD25 قد رفع مستوى الوعي دون شك، وسيكون التحدي هو ضمان متابعة الالتزامات -بعضها مرتبط بالوقت بمواعيد نهائية من عامين إلى ثلاثة أعوام- بواسطة إجراءات ثابتة. تعتبر تكاليف الاحتياجات المقدمة في نيروبي عملاً رائداً.

12. كان من رأي اللجنة أن نجاح مؤتمر قمة نيروبي في ICPD25 يمكنه أن يبرر وضع هدف أكثر طموحاً للتنمية ويزيد من تعزيز مساهمات القطاع الخاص والمساهمات غير الأساسية. ترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي توقع حدوث تغييرات هيكلية بالمنظمة نتيجة لذلك وأن تسري في وقت مناسب لدعم التضاعف المتوقع في العمليات.

13. التحرش الجنسي والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (PSEA). أبلغت اللجنة بكم العمل المبرر الذي قد تم للتعامل مع الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد رحبت بالمشاركة المستمرة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعامل مع المشكلة واستمعت لتقرير عن تنفيذ مسارات عمل مختلفة تتعلق بهذا الأمر. علقت اللجنة على التقدم المحرز حتى الآن في جانب السياسة، إضافة إلى التعاون بين المنظمات والوكالات لتطوير نهج أكثر تكاملاً. إلا أنها حذرت من التعقيد الزائد للسياسات الذي يمكن أن يصعب من تنفيذها على الأشخاص المقترض بها مساعدتهم. وحثت اللجنة أيضاً على مزيد من الشفافية من حيث أدوار ومسؤوليات الوحدات المختلفة المشاركة والدور المحتمل لشعبة الموارد البشرية من حيث توفير المساعدة للضحايا.

14. إصلاح منظومة تطوير الأمم المتحدة عملية إدارة التغيير. لاحظت اللجنة أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDS) كان الآن في طور التنفيذ مع تقارب الكثير من سلاسل الإصلاح. تم تضمين بعض الجوانب في مبادرات إدارة التغيير لصندوق الأمم المتحدة للسكان (على سبيل المثال، التوافق بين المكتب القطري والمكتب الإقليمي والمقر الرئيسي). ما زالت الجوانب الأخرى (مجموعة ابتكار الأعمال، وخدمات إدارة الأعمال، والعمليات الخلفية الشائعة، والمؤسسات الشائعة، ومراكز الخدمة المشتركة العالمية) قيد المراجعة لتحديد تكاليفها مقابل فوائدها، وذلك بالمشاركة الفعالة من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ((UNICEF)، ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والعلوم والثقافة (UNESCO)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، UN-Women)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

15. في سياق جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، هنأت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديره من قبل المجلس التنفيذي في دورته السنوية باعتباره واحداً من "الأفضل في فئته" فيما يتعلق بالكثير من جوانب الإصلاح. لاحظت اللجنة أيضاً تعقيد جهود الإصلاح، وبشكل خاص فيما يتعلق بمنظومة المنسقين المقيمين والذي ما زال تمويله حرجاً. وقد قدرت أنه دعماً لنظام تنسيق المقيمين، ضاعف صندوق الأمم المتحدة للسكان مساهماته في ميزانية مشاركة التكاليف مع منسقين مقيمين. إلا أنه في رأي اللجنة، فإن المشكلة القائمة للضريبة التي تبلغ 1 بالمائة والقصور في الصندوق الاستثماري للأغراض الخاصة لمنظومة المنسقين المقيمين قد تؤدي إلى زيادات في مستوى المساهمة وهو ما قد يصبح غير مستدام.

16. في التعامل مع العلاقة بين المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة، هنأت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على نموذج الجديد في التمثيل، والذي أنشأ منصب رئيس المكتب في حوالي 30 دولة حيث لم يكن هناك ممثل مكرس. سيزيد ذلك من مهارات القيادة والاستشارات إضافة إلى توفير احتمالات مهنية للممثلين المساعدين لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

17. تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظام تخطيط موارد المؤسسات. في هذا التقرير السنوي للعام 2018، لاحظت اللجنة التعقيدات والتحديات المرتبطة بتحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبشكل خاص الحاجة لضمان وجود مجموعة المهارات الضرورية لدى الموظفين. ما زالت اللجنة قلقة أن الإمكانيات الأساسية لتقديم ضمان تنفيذ تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الطموح، بما في ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسات، ليست مستوفاة بالكامل بعد. كما توجه اللجنة الانتباه أيضاً إلى الحاجة للتعامل مع أمن الإنترنت ورحبت بواقع التعاقد على تقييم أمني متوقع نتائجه في بداية 2020.

18. إطار عمل الرقابة الداخلي، إدارة المخاطر وتخطيط الموارد في المؤسسات. كما كان الحال في الأعوام السابقة، حصلت اللجنة على تحديثات منتظمة عن كيفية تطور إطار عمل الرقابة الداخلية ولاحظت التغيرات الداخلية لإطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المؤسسات (ERM) وتخطيط الموارد في المؤسسات. رحبت اللجنة بتعامل المنظمة مع قلق اللجنة بتطور ثلاثة من العناصر التابعة الداخلية إلى وحدات منفصلة مع وجود خطر الحلول المفككة وسعدت بملاحظة تناسق وتعاون أكبر بين وحدات المنظمة المختلفة ونهج عام أكثر إيجابية وترابطاً. وحثت اللجنة المنظمة على إنهاء سياسة إدارة المخاطر في المؤسسات وبيان تقبل المخاطر بأسرع ما يمكن.

19. إدارة الاحتيال. أثنت اللجنة على المنظمة لتنفيذ إستراتيجية مكافحة الاحتيال الخاصة بها وقد نتج عنها وثائق سهلة الاستخدام تجمع السياسات والإجراءات والتوجيهات عن مكافحة الممارسات الاحتيالية والممارسات المحظورة الأخرى. ورحبت اللجنة أيضاً بسياسة المشتريات الجديدة، والتي صحبتها ورش عمل تضمنت جلسة عن الاحتيال. شعرت اللجنة بأن ربط السياسة بمواقف "واقعية" سوف يزيد من قبولها.

20. إدارة سلسلة الإمدادات، بما في ذلك ضمان الميل الأخير. أثنت اللجنة على التقدم الواضح الذي تم فيما يتعلق بإدارة سلسلة الإمدادات. تعتبر مراقبة سلسلة الإمدادات وخصوصاً ضمان الميل الأخير أمراً حيوياً لمهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، باعتبارها وكالة تعتمد بشكل كبير على توصيل الإمدادات إلى المنتفعين التابعين لها. في رأي اللجنة، فإن عملية ضمان الميل الأخير -والتي تتضمن: خرائط سلسلة الإمدادات وتقرير مخزون معتمد لبعض شركاء التنفيذ

إضافة إلى المعايير العشوائية ومراجعات حسابات إدارة سلسلة الإمدادات- ينبغي أن تستوفي متطلبات المتبرعين لحوكمة أفضل للمشروعات وتتبع محسن للبيضاء.

21. تقييم شركاء التنفيذ. إضافة إلى تقييمات إدارة سلسلة الإمدادات، لاحظت اللجنة تقييمين آخرين مستقلين لشركاء التنفيذ: التقييمات الدقيقة وتقييمات الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين لنهج المنسق للتحويلات النقدية (HACT). وبينما يعتبر كل منها مهماً بشكل منفرد، تُجرى هذه التقييمات بواسطة أقسام مختلفة بأطر زمنية مختلفة، ما يجعل هناك خطر في وجود نتائج غير مترابطة وإرهاق "التقييم" بين شركاء التنفيذ. أوصت اللجنة بنهج أشمل لتقييمات شركاء التنفيذ داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومدمج، حيث أمكن، مع الوكالات الشقيقة.

22. تعداد السكان. في 2020، كان من المتوقع أن يكون عمل تعداد السكان لصندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر حرجاً نظراً لعدد التعدادات السكانية المطلوب تنفيذها. ونتج عن مخاوف المتبرعين بخصوص قدرة الحكومات على تنفيذ التعدادات السكانية بطريقة فعالة وشفافة، أن يُطلب صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل متزايد للعمل كوكالة تنفيذية للتعدادات السكانية في الدول ذات القدرة المنخفضة. ويخلق ذلك كل من التحديات والمخاطر للمنظمة، بما في ذلك من جانب الانتماء.

23. وبخلاف أزمة فيروس كورونا الحالية التي لا ندرك حتى الآن تأثيرها على أعمال التعداد السكاني المخطط لها بشكل تام، كان من وجهة نظر اللجنة أن هناك احتمالاً كبيراً لتطوير ذلك باعتباره خط منتجات أساسياً في صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مجال حيوي لوكالة المنظمة. إلا أن ذلك سيتطلب نموذج عمل واضحاً يربط الجوانب الفنية والتشغيلية مع مخطط تمويل مستدام. يتطلب الأمر تخطيطاً وتنسيقاً متقدمين بين وحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان والأطراف للتعامل مع هذه الحالات بمجرد انتهاء أزمة مرض كوفيد 19.

24. وظيفة التقييم. تعتبر وظيفة التقييم. حجر زاوية آخر في مسؤوليات الإشراف الانتمائية للمدير التنفيذي. بعد اتباع سياسة التقييم المراجعة في العام الماضي، لاحظت اللجنة خطة التقييم المركزية المقترحة 2020-2023، بناءً على تحليل الفجوة المجرى بواسطة مكتب التقييم، والمناقشات مع أعضاء اللجنة التنفيذية والمدير التنفيذي إضافة إلى الاستشارات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بخصوص التقييمات المشتركة أو على نطاق المنظمة. ولاحظت اللجنة أن تنفيذ خطة التقييم كان وفقاً للمسار المحدد.

25. مكتب الشؤون الإنسانية. رحبت اللجنة بإنشاء مكتب الشؤون الإنسانية وأقرت بالتحديات الكامنة في تكيف العمليات والإجراءات القائمة لأغراض التنمية مع السياق الإنساني. أعربت اللجنة عن رأيها مفاده أن معالجة مفهوم بطء صندوق الأمم المتحدة للسكان في استجابته الإنسانية قد يعني تبسيط العمليات القائمة لتنفيذها على نحو أكثر فعالية في الأزمات. سيكون التنسيق بين المقر والمكاتب الميدانية والوكالات الأخرى المعنية بالشؤون الإنسانية أمراً بالغ الأهمية لتجنب تكرار الأدوار، ما يعوق التنفيذ على نحو فعال.

26. المشتريات. يُعد التأخير في المشتريات قضية متكررة وكثيراً ما يتم عرضها على اللجنة. وفي عام 2019، لاحظت اللجنة التقدم المحرز في تحديد عقبات عملية الشراء، والتي كانت مصحوبة بتدابير مقترحة للتخفيف منها بالإضافة إلى إسناد مسؤولية تنفيذ تدابير التخفيف هذه. ونظراً لأن العقبات معقدة بطبيعتها وتستتبع مسؤولية مختلف الخدمات، فإن المبادرة التي أطلقتها شعبة الإستراتيجيات والبرامج تهدف إلى بدء الحوار مع مختلف أصحاب المصلحة. ستواصل اللجنة متابعة التقدم المحرز في هذا الشأن، لأنه أمر بالغ الأهمية لنهوض صندوق الأمم المتحدة للسكان بولايتته.

27. لجنة استعراض الموردين (VRC). تُعد لجنة استعراض الموردين هيئة إدارية فنية داخلية أنشئت لتقديم توصيات حول إمكانية فرض عقوبات على الموردين لكبير موظفي المشتريات المسؤول عن القرارات النهائية بشأن العقوبات المفروضة على الموردين. يساور اللجنة القلق من أن لجنة استعراض الموردين لا تزال عاجزة عن أداء وظيفتها، حيث لا توجد موارد مخصصة متوافرة ولا حالات يُنتظر البت فيها. والنتيجة هي أن الموردين في صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذين تم التحقيق معهم وإحالتهم إلى لجنة استعراض الموردين لا يزالون مؤهلين لتقديم عطاءات للحصول على عقود من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن الواضح أن ذلك لا يشكل رداً وينطوي على خطر يتمثل في أن الجهات المانحة ستفقد ثقتها وسيعرض صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مخاطر مهددة للسعة. أوصت اللجنة بأن تنظر المنظمة، في سياق استعراض منتصف المدة للميزانية، في طلب اعتماد أمين قانوني بدوام جزئي للجنة استعراض الموردين على الأقل.

28. وأشارت اللجنة أيضاً إلى توصياتها المقدمة منذ عام 2016، والتي تهدف إلى زيادة أهمية هذه الهيئة، أي (أ) أن تعد لجنة استعراض الموردين تقريراً سنوياً يوجز أعمالها ويشمل إدخال تحسينات على عملية الشراء استناداً إلى الدروس المستفادة، و(ب) أن تُوسّع العضوية مع شخص أو أكثر خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان. يمكن النظر في هذه التوصيات في سياق السياسة المتعلقة بتوقيع عقوبات على البائعين، حيث يمكن الاضطلاع بها بمجرد أن تبدأ لجنة استعراض البائعين عملها.

29. الموارد البشرية. رحبت اللجنة بتعيين المدير الجديد لشعبة الموارد البشرية وشدت على أهمية التصدي للمضايقات في أماكن العمل. كما أوصت باستعراض آليات غير رسمية بهدف المساعدة في التعامل المبكر مع النزاعات في أماكن العمل لتجنب التصعيد إلى إجراءات أكثر رسمية، ما يزيد الضغط على قدرات مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المستخدمة بأقصى من طاقتها بالفعل على إجراء التحقيقات (انظر الفقرة 31 أدناه). وفي هذا الصدد، تتابع اللجنة باهتمام المبادرة الثقافية التي أطلقتها أمانة إدارة التغيير بالتعاون مع شعبة الموارد البشرية بهدف تحسين بيئة العمل.

30. لاحظت اللجنة أن القلق لا يزال يساورها إزاء حالات التأخير في عملية التوظيف، والتي تؤدي إلى تأخيرات في التعيين وتنفيذ الأنشطة ذات الأهمية الحاسمة. كما حثت المنظمة على النظر في التوصيات المتعلقة دون البت فيها والتي قدمتها اللجنة في ما يتعلق بتفويض السلطة بتعيين مناصب معينة، بما في ذلك خبراء استشاريون في المقر.

31. مكتب خدمات التدقيق والتحقيق – التحقيق: واصلت اللجنة الإشارة إلى العدد المرتفع للقضايا الجديدة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الشواغر لفترة طويلة من عام 2019، أدت في نهاية العام إلى ارتفاع غير مسبق للقضايا المفتوحة. يزداد عدد القضايا التي يتناولها محققو مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أيضاً بوتيرة غير مسبوق، وترى اللجنة أن هذه القضايا لا يمكن تحملها. ونظرًا للتركيز الرئيسي على مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين (SEA) وجميع أشكال التحرش وإساءة استعمال السلطة، أعربت اللجنة عن قلقها من أن المسائل التي تتعلق بالاحتيال قد لا تحظى بالاهتمام الكافي. كما لاحظت اللجنة العبء الإضافي الذي تتعرض له قدرات مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مع زيادة الاشتراطات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة ومشاركة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في الجهود المبذولة بين الوكالات، ولا سيما المسائل المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

32. مكتب خدمات التدقيق والتحقيق – التدقيق الداخلية: لاحظت اللجنة أن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق يسير على المسار الصحيح مع خطة التدقيق الداخلية لعام 2019 التي أدخلت عليها بعض التغييرات بسبب الظروف المتغيرة، على سبيل المثال على المستوى الميداني، وأن مشاركة المدير في مسائل التحقيق أثرت على مراجعة حسابات العمليات بوجه خاص. ومن بين التقارير النهائية الثلاثة عشر التي صدرت في نهاية العام (باستثناء التقرير المشترك للتدقيق)، لاحظت اللجنة أن 54 في المئة كانت مصنفة إما بأنها "غير مجدية" (23 في المئة) وإما "يلزم إدخال تحسينات كبيرة" (31 في المئة) - مقابل 31 في المئة في عام 2018؛ و46 في المئة باعتبارها "يلزم إدخال بعض التحسينات" (38 في المئة) أو "مجدية" (8 في المئة) - في مقابل 69 في المئة في عام 2018. كما لاحظت اللجنة أن تقييمات عام 2019 قد تكون تضررت من اختيار المكاتب الفطرية، والتي تشمل أنشطة إنسانية كبيرة وأو في سياقات هشة، ومن ثم تنطوي على مخاطر عالية.

33. مكتب خدمات التدقيق والتحقيق – الميزانية: استعرضت اللجنة في اجتماعها الأخير في عام 2019 التفتيحات التي أدخلت على ميزانية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لاستعراض النصف السنوي وأيدت المقترحات الرامية إلى تعزيز التحقيق، بما في ذلك إضافة مراجع حسابات قضائي وجعل منصبين من وظائف التحقيق المحددة زمنياً لفترة 2019-2020 - الشاغرة في 2019 بسبب صعوبات التوظيف - وظائف عادية. وأيدت اللجنة أيضاً طلب النائب المدير ذي الدرجة الوظيفية D1، ولا سيما لضمان الانتقال السلس والاستمرارية كجزء من تخطيط التعاقب الوظيفي في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق. وتعرب اللجنة عن تقديرها عن توفير العديد من الموارد المطلوبة، ولكن ترى أن نقص الموارد اللازمة لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق من المخاطر الحاسمة بالنسبة للمؤسسة.

34. مكتب الأخلاقيات. يقع على عاتق اللجنة وفقاً لاختصاصاتها مسؤولية تقديم المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن أنشطة مكتب الأخلاقيات. ومن بين الأنشطة الأخرى، لخص تقرير مستشار شؤون الأخلاقيات المقدم إلى المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه 2019 برنامج الإقرار المالي لعام 2018. وتساءلت اللجنة عما إذا كان التصميم والنطاق الحاليين للبرنامج ملائمين للغرض وأوصت بإجراء تحليل للفائدة مقارنة بالتكلفة لتقرير ما إذا كان هناك مجال لتحسين الكفاءة والفعالية. ولاحظت اللجنة أن موارد المكتب قد استُغلت إلى أقصى حدودها. كما توجهت اللجنة بالشكر إلى مستشار شؤون الأخلاقيات المنتهية ولايتها على ما أبدته من تفان وكفاءة مهنية.

35. تقرير وحدة التفتيش المشتركة "استعراض لجان الرقابة/التدقيق في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2019/6) ووفقاً لما ذكرته وحدة التفتيش المشتركة، يمثل صندوق الأمم المتحدة للسكان إما كلياً وإما جزئياً لمعظم التوصيات السبع المقدمة في تقريرها، والتي حظيت جميعها بتأييد اللجنة. وقد لاحظ الصندوق أن اللجنة، على النحو المحدد حالياً، لا تتفق تماماً مع التوصية الأولى في ما يتعلق بمعباري الاستقلال، أي في ما يتعلق بـ (1) الإطار القانوني و(2) التسلسل الإداري. أعربت اللجنة عن رأيها مفاده أن موافقة المجلس التنفيذي الرسمية على اختصاصاتها وكذلك التسلسل الإداري لتلك الهيئة، بالإضافة إلى التسلسل الإداري الحالي للمدير التنفيذي، لن يؤدي فقط إلى تعزيز مفهوم الاستقلال ولكن من شأنه أيضاً أن يقدم المسألة إلى الهيئة الإدارية - وهو أمر غير موجود في هيكل الإدارة الحالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ترى اللجنة أن بعض لجان الرقابة/التدقيق التابعة للأمم المتحدة، والتي لم تمثل بعد لمعايير الاستقلال على النحو المحدد في هذه التوصية، ستمضي في هذا الاتجاه في نهاية المطاف.

36. كما أوصت اللجنة بأن تولي اهتمامها لرصد توصيات وحدة التفتيش المقترحة في إطار رصد توصيات التدقيق التي يقدمها مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ومجلس مراجعي الحسابات، أي من خلال لجنة رصد التدقيق، مع الاستمرار في المصادقة على التنفيذ بالاشتراك مع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق باعتباره جهة التنسيق لوحدة التفتيش المشتركة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

37. مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. اجتمعت اللجنة مرة واحدة مع ممثلي مجلس مراجعي الحسابات في عام 2019 ولاحظت الرأي غير المشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لعام 2018.

الخاتمة

IV

38. في عام 2020، ستواصل اللجنة استعراض الأنشطة والسجلات والمخاطر والضوابط ذات الصلة، ولا سيما تلك المتعلقة بتحقيق النتائج المبينة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فضلاً عن المساهمات في جهود إصلاح الأمم المتحدة وفرص تحسين الفعالية والكفاءة في المنظمة.

39. وستواصل اللجنة في جملة أمور متابعة المسائل التالية في إطار ولايتها:

- الوضع المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- مبادرات التغيير المختلفة التي أجرتها المنظمة، فضلاً عن مواصلة تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة.
- وضع الصيغة النهائية للمبادرة الثقافية وتنفيذها بعد ذلك.

- (d) التطوير المستمر لإدارة المخاطر المؤسسية والروابط بين إدارة المخاطر المؤسسية وإطار العمل للرقابة الداخلية والمساءلة، بما في ذلك استكمال سياسة إدارة المخاطر المؤسسية وبيان تقبل المخاطر.
- (e) المخاطر ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد.
- (f) التطوير المستمر لإدارة سلسلة الإمدادات، ولا سيما ضمان "الميل الأخير"، وأنشطة التعداد.
- (g) تنفيذ إطار عمل النهج المنسق للتحويلات النقدية، بما في ذلك الدروس المستفادة من المعايير العشوائية ومراجعات حسابات النهج المنسق للتحويلات النقدية.
- (h) إجراءات تطوير التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين وكذلك التحرش الجنسي، بما في ذلك تطبيق بروتوكول شريك التنفيذ على الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحقيق في هذه الأنواع من الادعاءات.
- (i) تطوّر لجنة استعراض البائعين.
- (j) حالة التقدم والإنجاز في خطط العمل السنوية لوظيفة التقييم ومكتب خدمات التدقيق والتحقيق.
- (k) القيود على الموارد المخصصة لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق.
- (l) تنفيذ توصيات التدقيق والتقييم، وكذلك توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي أعدته عن استعراضها للجان الرقابة/التدقيق في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المسائل المتعلقة بالحكم وزيادة الشفافية والمساءلة.
- (m) أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وطرائق العمل عن بُعد المتعلقة بالأنشطة البرامجية والعملياتية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في العديد من البلدان.
40. تود اللجنة أن تشكر المدير التنفيذي ونائبي المدير التنفيذي وكبار الموظفين وموظفي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ومكتب التقييم ومجلس مراجعي الحسابات وغيرهم من موظفي إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان والعاملين فيه، الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة، وتعاونوا معها على الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها.